الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.50

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
18 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٧٠ تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها:

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-60534 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)(A/C.3/62/L.41/Rev.1 وL.43 وL.83)

مشروع القرار *A/C.3/62/L.41/Rev.1*: حالة حقوق الإنسان في ميانمار

١ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى مشروع القرار A/C.3/62/L.41/Rev.1 وما يتصل به من بيان الآثار في الميزانية، في الوثيقة A/C.3/62/L.83، ودعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار .

٢ - **السيد سوي** (ميانمار): تكلم عن نقطة نظام فقال إن مشروع القرار A/C.3/62/L.41/Rev.1 ليس له مكان في عمل اللجنة. ولذا فوفقاً للمادة ١١٦ من النظام الداخلي والمبادئ المعتمدة في المؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، دعا وفده إلى إنهاء المناقشة حول مشروع القرار.

٣ - **الرئيس:** دعا ممثلِين إلى الكلام لتأييد الطلب واثنين إلى الكلام لرفض الطلب قبل طرحه للتصويت وفقاً للمادة ١١٦.

٤ - **السيدة زانغ دان** (الصين): تكلمت لتأييد طلب عدم اتخاذ إجراء، وقالت إن الصين كانت تدعو دائماً إلى تسوية الخلافات بشأن قضايا حقوق الإنسان عن طريق الحوار والتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وفشلت القرارات التي اتخذت بشأن بلدان محددة في حماية حقوق الإنسان لسنوات طويلة وأصبحت أدوات لأغراض سياسية. وأشارت إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ الذي بين صراحة أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يراعي مختلف خلفيات الدول التاريخية والثقافية والدينية وأن يعزز المساواة في الحوار والتعاون بين البلدان. وعلاوة على هذا عقد مجلس حقوق الإنسان دورة استثنائية بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار واعتمدت قرارات. وكذلك قام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بزيارة إلى ذلك البلد وحقق نتائج.

٥ - واستطردت قائلة إنه ينبغي للجمعية العامة أن تُشجع الزخم في الحوار الذي تولد وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء بدوافع سياسية حول مشاريع القرارات. ولم تعطل فكرة عدم اتخاذ قرار الحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان بل كانت في الواقع ترمي إلى إعفاء اللجنة من الكيل بمكيالين وتسييس القرارات. وعلى أساس ما ذُكر أعلاه فإن وفدها يطالب جميع البلدان بدعم فكرة عدم اتخاذ إجراء.

٦ - **السيد جيساس** (أنغولا): تكلم لتأييد طلب عدم اتخاذ إجراء فقال إن اللجنة ينبغي أن تكون محفلاً للحوار لا للانتقاد. وكان مجلس حقوق الإنسان قد اعتمد الاستعراض الدوري الشامل الذي يتيح معلومات هادفة وموثوقة بشأن وفاء ميانمار بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان. ثم إن وفده يرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة ميانمار للسماح بزيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٧ - **السيد مايكلسن** (النرويج): تكلم معارضاً طلب عدم اتخاذ إجراء فقال إن كل النصوص المقدمة إلى اللجنة ينبغي النظر فيها حسب حالتها وأن يُسمح للوفود بالتعليق عليها دون استخدام أساليب إجرائية لوقف اتخاذ الإجراءات حول الموضوع. ولذا تعارض النرويج فكرة عدم اتخاذ إجراء من حيث المبدأ. وعلاوة على هذا فحالات حقوق الإنسان الخطيرة تستحق النظر فيها. والأمم المتحدة بما فيها اللجنة ينبغي أن تظل محفلاً للتصدي لتلك الحالات. وفي حين ينبغي

استكمال الانتقاد بالحوار ومراعاة الظروف والقدرات الوطنية المختلفة ينبغي ألا يخلو الحوار من النقد عند الضرورة.

٨ - **السيدة لوي** (نيوزيلندا): تكلمت معارضة فكرة طلب عدم اتخاذ إجراء فقالت إن الجمعية العامة لها ولاية للنظر في حالات حقوق الإنسان. وقد أقرت قرارات تعبر عن شواغلها الجماعية إزاء بعض أسوأ حالات حقوق الإنسان لأكثر من ٣٠ عاماً. وفي حالات كثيرة ساعد هذا الاهتمام الدولي على زيادة الضغط على الدول، ومساعدتها في نهاية المطاف على أن تصبح هي نفسها من الدعاة الأقوياء لحقوق الأنسان. ونيوزيلندا التزمت بالحوار والتعاون في الحالات التي يقوم فيها الدليل على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وبينما ينبغي ألا تُعتمد القرارات إلا بعد مفاوضات مع البلدان المعنية ومع أوسع توافق ممكن في الآراء فإن اللجنة تحتاج إلى التصدي للمسائل الخطيرة التي أثيرت في مشروع القرار بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. ولذا سيصوت وفدها ضد فكرة عدم اتخاذ إجراء ويرجو أن يحذو الآخرون حذوه، لا سيما في ضوء الأحداث الجارية.

٩ - بناء على طلب ممثل ميانمار أجري تصويت مسجل على فكرة إلغاء المناقشة بشأن مشروع القرار *A/C.3/62/L.41/Rev.1*.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بيلاروس، تايلند، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، دومينيكا، زامبيا، زمبابوي، سانت كيتس ونيفس، سري لانكا، سوازيلند، السودان، الصومال، الصين، عمان، غابون، غامبيا، غينيا، فترويلا (جمهورية-البوليفارية)، فييت نام، قطر، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، ميانمار، ناميبيا، نيكاراغوا، الهند، اليمن.

المعارضون:

الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، آيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تركيا، تونغا، تيمور-ليشتي، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، العراق، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لبنان، لكسمبورغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون:

الأردن، إريتريا، بليز، بوركينا فاسو، بوليفيا، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، جامايكا، جزر سليمان، جزر القمر، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، غانا، غيانا، الفلبين، كولومبيا، كينيا، ليسوتو، مالي، مالاوي، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، النيجر، هايتي.

١٠ - ورفض إجراء إنهاء المناقشة حول مشروع القرار *A/C.3/62/L.41/Rev.1* بأغلبية ٨٨ صوتاً مقابل ٥٤ صوتاً وامتناع ٣٤ عن التصويت.*

١١ - **السيدة مارتيز** (البرتغال): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي ومقدمي المشروع الآخرين فأعلنت أن سويسرا انضمت إلى قائمة مقدمي المشروع. كما أشارت إلى أن مشروع القرار يتضمن خطأ طباعياً: فينبغي حذف كلمة "نحو" من السطر الخامس من الفقرة ٣ (ز).

١٢ - وفي مشروع القرار يناشد المجتمع الدولي بإلحاح حكومة ميانمار أن تكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لشعبها. ومما يسبب قلقاً بالغاً أنه على الرغم من الجهود الدولية تردت حالة حقوق الإنسان في ميانمار بشكل كبير منذ نظرت الجمعية العامة في تلك القضية لآخر مرة. وقد رأى العالم أجمع كيف قمعت حكومة ميانمار بعنف المظاهرات السلمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ فقتلت واحتجزت قسراً عدداً كبيراً من المواطنين الذين كانوا يمارسون حقهم في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي والانضمام إلى الجمعيات. وطالب مشروع القرار حكومة ميانمار بأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن مواصلة الاعتقالات والعنف وأن تفرج دون إبطاء عمن اعتقلتهم واحتجزتهم. كما يطالب الحكومة بالتعاون الكامل مع المقرر الخاص في تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك تيسير وصوله إلى ميانمار.

١٣ - ويرى الاتحاد الأوروبي ضرورة التعاون ويشجع حكومة ميانمار على مواصلة اشتراكها مع الأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان وأن تناقش استعادة الديمقراطية. ولذا يرحب مشروع القرار بالخطوات التي تتخذها حكومة ميانمار في ذلك الصدد وقد طلب الاتحاد الأوروبي من الأمين العام مواصلة بذل المساعي الحميدة من خلال مستشاره الخاص. فينبغي لحكومة ميانمار أن تنظر بجدية في توصيات ومقترحات المستشار الخاص وأن تتعاون بالكامل معه بقصد استعادة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في ميانمار. وقد قدم المجتمع الدولي دعماً هائلاً لذلك النهج الذي ينبغي أن يظهر في دعم مشروع القرار.

١٤ - وقد بُذلت الجهود لمناقشة نص مشروع القرار مع وفد ميانمار وللأسف لم يمكن التوصل إلى توافق في الآراء. غير أن الجمعية العامة ينبغي ألا تظل صامتة. ولذا فإنها تناشد جميع الوفود دعم شعب ميانمار بتصويتها لصالح مشروع القرار.

١٥ - **السيد سوي** (ميانمار): قال إن مشروع القرار المقدم من الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى مواجهة بدلاً من تعزيز التعاون. ووفده يرى أن من الأنسب معارضته على أساس الإجراء وكذلك على أساس الموضوع. والمحفل المناسب للقرارات المتعلقة ببلدان معينة هو مجلس حقوق الإنسان. غير أن مشروع القرار الحالي يسخر من المبادئ التي أدت إلى إنشاء المجلس. ثم إن الاتحاد الأوروبي قدم مرة أخرى مشروع النص إلى وفده قبل ثلاثة أيام لا غير من عرض مشروع القرار، وبذا جعل المفاوضات المثلى أمراً مستحيلاً. والنية الفعلية من مشروع القرار هي التلاعب بالعملية السياسية

* أبلغ وفد الجزائر اللجنة بعد ذلك بأنه كان يزمع التصويت لصالح عدم اتخاذ إجراء.

الداخلية في ميانمار والخروج على خريطة الطريق السياسية ذات الخطوات السبع التي حددتها للتحول إلى مجتمع ديمقراطي. وجاء مشروع القرار مليئاً بادعاءات من غير أساس من المنفيين وبقايا المتمردين الذين يشنون حملة مضللة بصورة منهجية تدعمها وتمولها بلدان غربية قوية. فمشروع القرار بأكمله غير مقبول لميانمار لأنه يتدخل في مسائل ضمن مجال السيادة لميانمار وذلك وفقاً للميثاق.

١٦ - ومن الممكن لطرح مشروع قرار لقطر بعينه بشأن ميانمار في وقت تتعاون حكومتها مع المساعي الحميدة للأمين العام ومع مجلس حقوق الإنسان أن يؤدي فقط إلى نتائج عكسية. ومن أدلة هذا التعاون أشار إلى أن المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار زار ميانمار مرتين في الأشهر الأخيرة وأن المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في ميانمار أكمل زيارته إلى ميانمار بنجاح في نوفمبر. وأشار المستشار الخاص في آخر تقاريره إلى النتائج الإيجابية لزيارته وأعاد التأكيد على أن دور المساعي الحميدة يتطلب وقتاً وصبراً وإصراراً واتباع نهج شامل. وفضلاً عن هذا فقد أُعيد السلام والاستقرار وعادت الحياة إلى وضعها الطبيعي في ميانمار. وأُطلق سراح جل المحتجزين بسبب القلاقل التي وقعت في أيول/سبتمبر. وثبت أن ٩١ شخصاً فقط تورطوا في مؤامرة لارتكاب أعمال إرهاب ظلوا قيد الاحتجاز وسوف يتخذ إجراء ضدهم وفقاً للقانون.

١٧ - وأول خطوة حاسمة في خارطة الطريق وهي الاتفاقية الوطنية أفلحت في إكمال مهمة وضع المبادئ الأساسية التي يجب أن تتجسد في دستور جديد. وأنشأت لجنة من ٥٤ عضواً لصياغة دستور جديد. كما عُين أحد الوزراء للتنسيق مع داو أونغ سان سو كي التي ذكرت أن الحكومة جادة في العمل على التوصل إلى مصالحة وطنية. وبالنظر إلى تعقيدات ودقة التحديات التي تواجه ميانمار ينبغي أن يتاح لدور المساعي الحميدة الوقت والمساحة لتيسير المصالحة الوطنية.

١٨ - وكان دور مشروع القرار الخاص ببلد معين والمقدم من الاتحاد الأوروبي هو إعاقة أعمال اللجنة وقد تجاهل التطورات الإيجابية في ميانمار. وواضح أنه محاولة للضغط السياسي على ميانمار بحجة تعزيز حقوق الإنسان، وإذا ترك بلا طعن فإنه يشكل سابقة خطيرة للبلدان النامية. ولذا فوفده مضطر إلى أن يطلب إجراء تصويت مسجل. وهو يناشد جميع البلدان أن تُبدي تضامنها مع ميانمار وأن تصوت ضد مشروع القرار تمشياً مع الوقفة المبدئية التي اتخذها رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز.

١٩ - **السيد جانغ هون** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن الاتحاد الأوروبي ظل يتدخل في الشؤون الداخلية لميانمار لعدة سنوات بتقديمه قرارات لأقطار بعينها عن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. ووفده يؤمن بشدة بأن حقوق الإنسان لا يمكن فرضها من الخارج وأن القرارات المتعلقة ببلد بعينه تقوض فقط الثقة بين الشركاء المحتملين وتسيس آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولا بديل عن الحوار والتعاون والمشاركة لتعزيز حقوق الإنسان محلياً وعالمياً. وفي ضوء ذلك وتمشياً مع موقف حركة بلدان عدم الانحياز سيصوت وفد بلده ضد مشروع القرار.

٢٠ - **السيد شيغابودينوف (أوزبكستان)**: تكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت فقال إن وفده مقتنع تماماً بأن القرارات المتعلقة ببلد بعينه عن حقوق الإنسان تُعقد التعاون الدولي بشأن حقوق الإنسان. وتقوض تلك القرارات الثقة وتضر بأعمال الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وأفضل طريقة لتعزيز حقوق الإنسان هي الحوار البناء والحوار الذي يحترم الدول الأعضاء ومناقشة قضايا حقوق الإنسان في إطار مجلس حقوق الإنسان. وينبغي أن تركز الأمم المتحدة اهتمامها على التوصل إلى حل مشترك للمشاكل، وخاصة في ميدان حقوق الإنسان. وأي محاولة لاستغلال حقوق الإنسان

لأغراض سياسية لا تأتي إلا بنتائج عكسية. ولذا سيصوت وفده ضد مشروع القرار.

٢١ - **السيد برامودفيناي (تايلند)**: قال إن تايلند تود أن ترى ميانمار آمنة مستقرة، خاصة وأنها تشترك معها في حدود تصل إلى ٢٤٠٠ كيلومتر. وحوادث العنف التي وقعت في ميانمار في أيلول/سبتمبر كانت بالفعل أحداثاً مأساوية. غير أن الحالة العامة تحسنت واتخذت حكومة ميانمار خطوات للتصدي لما تبقى من تحديات.

٢٢ - وثابرت تايلند على الإعراب عن تأييدها التام للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام عن طريق مستشاره الخاص لشؤون ميانمار. وهي توافق تماماً على أن العملية تقتضي عنصر الثقة، والصبر والمثابرة. وهي توافق على النهج الشامل الذي يتبعه المستشار الخاص وعلى آرائه بأن المساعي الحميدة ينبغي أن تحقق نتائج ملموسة. كما أن وفده يرحب بالزيارة الأخيرة للمقرر الخاص إلى ميانمار.

٢٣ - وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم عملية المساعي الحميدة التي يمكن أن تمهد الطريق إلى مصالحة وطنية. ولما كان مستقبل ميانمار في أيدي شعبها فإن تايلند تدعو إلى مواصلة العمل مع الشركاء الإقليميين وغيرهم لدعم الزخم الهادف إلى المصالحة الوطنية. ويرجو وفده أن يقوم حوار جوهري على قاعدة واسعة ومحدد الوقت يشمل جميع الأطراف المعنية في القريب العاجل. فالحوار البناء والتعاون هما أكثر الأساليب فعالية لتعزيز حقوق الإنسان. وتزداد أهمية ذلك النهج بدخول ميانمار مرحلة حاسمة ولكن هشة للمصالحة الوطنية. وفي ضوء ما ذُكر آنفاً فإن وفده سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

٢٤ - **السيدة رودريغيز دي أورتيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها سيصوت ضد مشروع القرار حيث أن وفدها يعارض الممارسة الانتقائية التي تنتهجها بعض البلدان بعرض مشروع القرار الذي يستهدف مباشرة الدول ذات السيادة وبذا ينتهك مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتكرار اللجوء إلى مشاريع قرارات من هذا القبيل، وهي الأداة التي تستخدم للترويج للمصالح السياسية الضيقة أمر لا يلقى الترحيب وهو غير متساوق وغير قانوني. وفضلاً عن هذا فإن ذلك النهج لا يخدم المصالح الحقيقية لأي أحد ولا يفيد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي إرساء تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على التعاون والحوار المحترم بين أعضاء الأمم المتحدة بقصد تعزيز قدرة الدول على الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

٢٥ - **السيد ديجيا** (بربادوس): قال إن وفده يرجو أن يبشر إنشاء مجلس حقوق الإنسان بعهد جديد من الحوار والتعاون وعدم الانتقائية وعدم الاستقطاب ومراعاة الشواغل الحقيقية إزاء حقوق الإنسان. ومع ذلك فأحداث الدورات الحالية والسابقة للجمعية العامة أوضحت أن تلك الآمال لم تقم على أساس. فمن المخيب للآمال أن المجلس لم تتح له أي فرصة لإثبات ذاته وأن نهج المواجهات لا يزال قائماً.

٢٦ - وباعتبار بربادوس بلداً له تاريخ لا يقبل الرق والاستعمار إلى جانب تقاليد في الديمقراطية البرلمانية ترجع إلى أكثر من ٣٠٠ عام فإنها تولي أعلى الأهميات لقضية حقوق الإنسان والديمقراطية في سياستها المحلية والخارجية. ووفده شديد القلق لذلك إزاء الطابع السياسي والتقسيمي لمناقشات حقوق الإنسان في اللجنة بدرجة عالية، ولا سيما فيما يتعلق بالقرارات التي تخص بلداً معيناً. فالاستهداف المحدد لبعض البلدان لا يساعد ولا يأتي بنتائج إيجابية. وموقف بربادوس القائم على المبادئ والمتساوق فيما يتعلق بالقرارات الخاصة ببلد معين أدي في الماضي إما إلى الامتناع عن التصويت وإما إلى تأييد مشاريع عدم اتخاذ إجراء. ومع ذلك يجب ألا يُساء فهم ذلك التصويت على أنه نقص في اهتمام البلد بحقوق

الإنسان؛ بل هو يقوم على مبدأ عدم إفراد بلدان معينة بالإدانة. وتُعرب بربادوس عن قلقها البالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في كثير من أرجاء العالم، بما في ذلك في ميانمار، وتحث جميع الدول على التعاون والانخراط في حوار بغية التصدي لتلك الشواغل. ولذا يدعو وفده السلطات في ميانمار إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والهيئات الإقليميةفي إطار جهد مخلص لتحسين الحالة على الأرض.

٢٧ - **السيد سترايلجسكي** (بيلاروس): قال إن وفده يعارض باستمرار القرارات بشأن بلدان محددة أو قرارات التسييس وهو مقتنع بأن حالة حقوق الإنسان ينبغي تناولها في مجلس حقوق الإنسان، الذي لديه جميع الآليات اللازمة لإجراء تحليل مستقل ومحايد وبخبرة لامتثال الدول بالتزامات حقوق الإنسان. فينبغي أن تُسأل جميع الدول عن انتهاكات حقوق الإنسان. غير أنه ينبغي إجراء دراسة عن مدى احترام حقوق الإنسان بطريقة متحضرة على أساس شامل، وألا تفرض آراء مجموعة منفردة من البلدان. ويرى وفده أن القرارات المتعلقة ببلد معين لا توفر بطبيعتها رأياً متوازناً عن حالة حقوق الإنسان في بلد بعينه. وهناك آراء متباينة بشأن هذه القضايا الحساسة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. ولهذه الاسباب فإن وفده سيصوت ضد مشروع القرار.

٢٨ - **السيدة الجندي** (مصر): قالت إن وفدها يعارض تماماً جميع القرارات المتعلقة ببلدان معينة والتي تسيس قضايا حقوق الإنسان. وينبغي أن ينظر مجلس حقوق الإنسان في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان، وفقاً لاستعراضه الدوري العالمي. فهذا النهج وحده هو الذي يزيل الانتقائية ويساعد في تعزيز التضامن بغية معالجة الأسباب الكامنة لانتهاكات حقوق الإنسان. ولذا سيصوت وفدها ضد مشروع القرار.

٢٩ - **السيد زين الدين** (ماليزيا): قال إن بلده سيصوت ضد مشروع القرار تمشياً مع موقفه المبدئي ضد القرارات التي تخص بلداناً بعينها. وماليزيا تفضل اتباع نهج بناء من الحوار الحقيقي والتعاون، وهذا لا يعني مع ذلك أنها تتساهل في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام القوة ضد الاحتجاجات المدنية المبررة. وقد حدثت أيضاً تطورات إيجابية في ميانمار، شملت تعاونها مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، السيد غمباري، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، السيد بينهيرو. وينبغي أن تُشرك الحكومة جميع أصحاب المصلحة في الحوار من أجل إيجاد حل سلمي.

٣٠ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن موقف بلده المبدئي بشأن مشاريع القرارات بشأن حقوق الإنسان التي تخص بلداناً معينة موقف يظل بلا تغيير. فتلك القرارات لا تساعد الدول الأعضاء على بلوغ أهداف حماية حقوق الإنسان بل هي آلية لتحقيق أهداف سياسية وتخدم مصالح البلدان المقدمة لتلك القرارات. وينبغي أن تعزز الدول الأعضاء دور مجلس حقوق الإنسان الذي فتح صفحة جديدة في مجال حقوق الإنسان على أساس الحيدة والحوار والتعاون وأنشأ آليات خاصة لاستعراض حقوق الإنسان في جميع البلدان.

٣١ - وأضاف قائلاً إنه في ضوء موقفه المبدئي فإن وفده لن يعلق على نص مشروع القرار وسوف يصوت ضده حيث أن ذلك القرار لا يمكن إلا أن يضر المفاوضات بين ميانمار والمستشار الخاص.

٣٢ - وبناء على طلب ممثل ميانمار أجري تصويت مسجل على مشروع القرار *A/C.3/62/L.41/Rev.1A/C.3/62/L.41/Rev.1*.

المؤيدون:

الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، آيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، تركيا، توفالو، تيمور-ليشتي، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، العراق، غانا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لبنان، لكسمبورغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، باكستان، بنغلاديش، بيلاروس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، السودان، الصومال، الصين، عمان، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فييت نام، كوبا، ماليزيا، مصر، ميانمار، الهند.

الممتنعون:

إثيوبيا، الأردن، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، بابوا غينيا الجديدة، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، جامايكا، جزر سليمان، جزر القمر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، سيراليون، طاجيكستان، غينيا، غينيا الاستوائية، الفلبين، فيجي، قطر، قيرغيزستان، الكاميرون، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، ليسوتو، مالي، مالاوي، المملكة العربية السعودية، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، هايتي، اليمن.

٣٣ - اعتمد مشروع القرار *A/C.3/62/L.41/Rev.1* بأغلبية ٨٨ صوتاً مقابل ٢٤ صوتاً وامتناع ٦٦ عن التصويت.

٣٤ - **السيد كانوار سنغ** (الهند): قال إن بلده ظل يشدد دائماً على أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق الحوار والتشاور والتعاون. وينبغي أن تعكف اللجنة على التأمل فيما إذا كان المجتمع الدولي قد أفلح على الإطلاق في إحداث تحسين حقيقي في حقوق الإنسان بإعطاء بطاقات تقرير أو بإجراء مراقبة تدخلية.

٣٥ - وبصدد التطورات الأخيرة في ميانمار فإن أي مبادرات جديدة ينبغي أن تكون تطلعية وغير تنديدية وأن تسعى إلى

إشراك الحكومة بطريقة غير تدخلية وطريقة بناءة وبذا تدعم المساعي الحميدة للأمين العام والحوار القائم بين المستشار الخاص وحكومة ميانمار. وينبغي السير في عملية الإصلاح السياسي والمصالحة الوطنية على وجه السرعة وينبغي أن تشمل العملية كل قطاعات المجتمع. ولذا فبلده يؤيد مبادرة الأمين العام للسير قدماً في تلك العملية بطريقة متكاملة وشاملة.

٣٦- أما نغمة مشروع القرار الإدانية والتدخلية وغير المفيدة فيمكن أن تأتي بنتائج عكسية. وهي لا تعكس الخطوات الإيجابية التي تتخذها حكومة ميانمار بما في ذلك زيارة المقرر الخاص السيد بينهيرو إلى ميانمار، وسلسلة الاجتماعات بين داو أونغ سان سو كي والوزير المعين بصورة خاصة. ولذا لا يجد وفده خياراً سوى التصويت ضد مشروع القرار.

٣٧- **السيد أنشور** (إندونيسيا): قال إن المساعي الحميدة للأمين العام عن طريق مستشاره الخاص تنبثق من قرار الجمعية العامة. ودعمت إندونيسيا تلك الجهود ودعمتها ميانمار ذاتها بصورة أكبر. ورفض وفده لاقتراح إنهاء المناقشة ينبغي أن يُنظر إليه في هذا السياق.

٣٨- وأضاف أن وفده امتنع عن التصويت على مشروع القرار لأنه لم يُبذل الجهد الكافي للتوصل إلى توافق في الآراء. فمجلس حقوق الإنسان في قراره S-5/1 ، ومجلس الأمن في بيانه الرئاسي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تمكن من التصدي للحالة في ميانمار بتوافق الآراء. وتولي إندونيسيا أهمية كبيرة لوحدة المجتمع الدولي وتدعم جهود ميانمار لتعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية في إطار التحول السلمي إلى الديمقراطية.

٣٩- واستطرد قائلاً إن أي قرار بتوافق الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار يعطي رسالة قوية بدعم ذلك البلد لمواصلة جهوده في ميدان حقوق الإنسان. وبوسع اللجنة أن تعتمد على النصوص المعتمدة بتوافق الآراء في أحدث دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن ميانمار، والبيان الأساسي الصادر عن مجلس الأمن بشأن القضية ذاتها، بدلاً من الاعتماد بشكل مفرط على قرار الجمعية العامة في العام السابق بشأن ميانمار.

٤٠- ووفده يؤيد جوانب هامة في مشروع القرار، تشمل إعادة تأكيد قرار مجلس حقوق الإنسان S-5/1 الذي يدعم البيان الرئيسي الصادر من مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ والتسليم بالخطوات التي تتخذها حكومة ميانمار في إشراك المساعي الحميدة للأمين العام. وباعتبار أن إندونيسيا عضو زميل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا فإنها ستواصل دعم التحول السلمي لميانمار إلى الديمقراطية. ولم يصوت وفده لصالح مشروع القرار نظراً لافتقاره إلى توافق في الآراء بين مقدميه وميانمار.

٤١- **السيد شيوك** (سنغافورة): قال إن وفده امتنع عن التصويت لأن الجمعية العامة ليست المحفل المناسب للقرارات الخاصة ببلدان محددة المتعلقة بحقوق الإنسان. فهذه القرارات بطبيعتها قرارات تقسيمية يصعب معها أن تعمل الدول الأعضاء معاً بطريقة بناءة. فالأنسب من ذلك في القضية الحالية أن يتناولها مجلس حقوق الإنسان.

٤٢- وتعرب سنغافورة عن قلقها بسبب الأحداث الأخيرة في ميانمار، وبصفتها رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقد أصدرت مؤخراً بياناً قوياً يُعرب عن القلق إزاء قمع الشرطة للمظاهرات السلمية بالقوة في ميانمار. ودعا البيان سلطات ميانمار إلى ممارسة ضبط النفس والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين بمن فيهم داو أونغ سان سو كي. وواصلت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا الأخرى دعوة الأطراف المختلفة في ميانمار إلى العمل نحو المصالحة الوطنية والانتقال السلمي

إلى الديمقراطية. كذلك تواصل الرابطة دعم المساعي الحميدة للأمين العام عن طريق مستشاره الخاص.

٤٣- واستطرد قائلاً إن الحالة في ميانمار بالغة التعقيد ورغم ما يبدو من هدوء سطحي تأتي التقارير المقلقة عن استمرار الاعتقالات القسرية. وسنغافورة تطالب بالإفراج عن المحتجزين خلال الاحتجاجات الأخيرة وتشعر بالقلق إزاء قرار حكومة ميانمار إنهاء مهمة المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فهذا الإجراء يعطي إشارة خاطئة عن التزام ورغبة ميانمار في العمل في تلك القضايا الحساسة مع الأمم المتحدة.

٤٤- وأضاف أن هناك أيضاً تطورات إيجابية شملت زيارتين إلى ميانمار قام بهما المستشار الخاص، السيد غمباري في فسحة قصيرة من الوقت وزيارة للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بعد فترة ٤ سنوات. وقد عُينت وزيرة للتنسيق بين داو أوتغ سان سو كي والحكومة والتقت مؤخراً بالمسؤولين في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وأدلت ببيان من خلال السيد غمباري أعربت فيه عن التزامها بالحوار مع النظام ودعمها للمساعي الحميدة للأمم المتحدة. وينبغي أن تُهيئ تلك التطورات المسرح لإجراء حوار شامل وحقيقي.

٤٥- وكان قادة الرابطة قد قرروا احترام تفضيل ميانمار للتعامل مباشرة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وفي ذلك السياق فإن الفقرة ٣(ز) من مشروع القرار لم تبين آخر التطورات ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه للمساعي الحميدة للأمين العام التي يمثلها مستشاره الخاص. وسوف يستغرق الحوار السياسي من أجل المصالحة الوطنية بعض الوقت ولن يساعد مشروع القرار الذي اعتمد لتوه بالضرورة في تلك العملية. فينبغي للوفود أن تركز طاقاتها على دعم السيد غمباري وتشجيع جميع الأطراف على المشاركة في حوار جاد ومفيد.

٤٦- **السيدة عبد الحق** (الجزائر): قالت إن وفدها صوت ضد مشروع القرار ليعرب عن معارضته لنهج المواجهة المتمثل في تقديم قرار خاص ببلد محدد. وأوضحت أن النهج التعاوني القائم على الحوار هو وحده الذي يمكن أن يدعم حقوق الإنسان في ميانمار. وأضافت أن الاستعراض الدوري الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان وأقر مؤخراً من اللجنة في سياق بناء المؤسسات لمجلس حقوق الإنسان هو الطريقة الصحيحة للنظر في حالة حقوق الإنسان في آحاد البلدان. والهدف هو تحسين أداء الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان لا وصمها.

٤٧- **السيد أموروس نونيز** (كوبا): قال إن وفده ، بموقفه المبدئي ضد ازدواج المعايير والانتقائية في مجال حقوق الإنسان صوت ضد مشروع القرار. فكوبا تعارض كل محاولات استخدام مسائل حقوق الإنسان أداة لأغراض سياسية. وينبغي للجنة أن تكون محفلاً للحوار والتعاون وألا تكون محكمة تحقيقية ضد بلدان العالم الثالث.

٤٨- **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن وفده ظل يتابع التطورات في ميانمار عن كثب وقدم دعمه الكامل لمبادرة المستشار الخاص للأمين العام. ومن الأمور المشجعة أيضاً أن داو أونغ سان سو كي مستعدة لمواصلة الحوار البناء مع الحكومة ورحبت بالمساعي الحميدة للأمم المتحدة. وأضاف أن ميانمار ينبغي أن تبقى مشتركة بإيجابية في تلك العملية. وباعتبار بنغلاديش بلداً مجاوراً فإنه مستعد لتقديم الدعم إذا طلب منه وقد أحاط علماً بالزيارة الأخيرة التي قام بها المقرر الخاص إلى ميانمار. ورغم تلك التطورات فإن مشروع القرار المعتمد مؤخراً يمكن أن يأتي بنتائج عكسية في هذا المنعطف الخطير. ولذلك اضطر وفده للتصويت ضده.

٤٩- **السيد شواسوتو** (الفلبين): قال إن وفده قد امتنع عن التصويت لأنه يُقر بالنتائج الإيجابية للزيارة الأخيرة للسيد

غمباري إلى ميانمار. ووفده يؤيد تماماً بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام ممثلاً بالسيد غمباري، والتي تقترن بدور أوسع للأمم المتحدة في قضية ميانمار بغية تعزيز المصالحة الوطنية والتحول إلى الديمقراطية.

٥٠- وأضاف أن وفده يرجو أن تُبذل جميع الجهود في المنطقة وفي الأمم المتحدة لتؤدي قريباً إلى نتائج ملموسة تقود إلى مصالحة وطنية وتحول سلمي إلى الديمقراطية في ميانمار. وطالب رئيس سنغافورة في مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإفراج المبكر والآمن عن داو أونغ سان سو كي والمسجونين السياسيين والمشاركة الكاملة والحرة للأحزاب السياسية ومنها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، في العملية السياسية والعودة إلى الديمقراطية في ميانمار. وسيظل وفده يقظاً إزاء الحالة وهو يتطلع إلى معرفة كيف تتطور.

٥١- **السيد شينيو** (اليابان): قال إن بلده صوت لصالح مشروع القرار على أمل أن يرسل المجتمع الدولي رسالة تُعزز مواصلة التحسينات. فاليابان قلقة إزاء حالة حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي في ميانمار وتأسف بشدة لاستخدام القوة من جانب السلطات ضد المظاهرات السلمية، مما أدى إلى وقوع خسائر فادحة. كما أنه قلق إزاء احتجاز داو أونغ سان سو كي وغيرها من المسجونين السياسيين.

٥٢- واليابان ترحب بالتطورات الإيجابية التي جدت. فقد قبلت حكومة ميانمار زيارتين للمستشار الخاص للأمين العام وزيارة أيضاً للمقرر الخاص بعد أربع سنوات من منعه من الزيارة. كما عينت الحكومة وزيراً للتنسيق مع داو أونغ سان سو كي وعُقدت بالفعل ثلاثة اجتماعات معها.

٥٣- وأضاف أنه يرجو أن تتخذ حكومة ميانمار خطوات جادة لتحسين الحالة فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، مع مراعاة الرغبات التي أعرب عنها شعب ميانمار. وستواصل اليابان المشاركة في الحوار مع ميانمار وهي تؤيد بالكامل المساعي الحميدة الجارية للأمين العام بما في ذلك جهود مستشاره الخاص. ومن المهم أن تتعاون حكومة ميانمار مع الأمم المتحدة لتحسين الحالة.

٥٤- **السيد فام هاي أن** (فييت نام): قال إن وفده صوت ضد مشروع القرار. وفييت نام تتابع عن كثب التطورات الأخيرة في ميانمار وترجو أن يُمارس ضبط النفس وحل الخلافات بطريقة سلمية عن طريق الحوار بين الأطراف المعنية في ميانمار. ووفده يواصل دعم تنفيذ خريطة الطريق ذات السبع نقاط والتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة. فينبغي أن يعملا معاً في الإسهام من أجل التوصل إلى المصالحة الوطنية والوئام وذلك لصالح ميانمار والمنطقة للأجل البعيد. وتشجع فييت نام الحوار والتعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المنشئ لمجلس حقوق الإنسان.

٥٥- **السيد موريرا** (البرازيل): صوت لصالح مشروع القرار. وقال إن حكومة البرازيل شاركت في الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان المكرسة لحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وقد استهل اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان S-5/1 بتوافق الآراء عملية تعزيز الحوار بين البلد وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومن الأمور المشجعة زيارة المستشار الخاص إلى ميانمار وكذلك قرار حكومة ميانمار الأخير بقبول زيارة المقرر الخاص بعد فترة أربع سنوات. ومع ذلك لا يزال من الضروري إلقاء مزيد من الضوء على حالة حقوق الإنسان. وينبغي لسلطات ميانمار أن تُكثف تعاونها مع المبعوثين بقصد تحسين تلك الحالة. والبرازيل تشجع حكومة ميانمار على الاستفادة الكاملة من تلك العملية، ومواصلة التعاون والحوار مع آليات مجلس حقوق الإنسان.

٥٦- **السيد سوي** (ميانمار): قال إن نتائج التصويت تعكس الطابع التقسيمي للقرارات الخاصة ببلدان معينة. ولم يدهش وفده أو تثبط همته بسبب نتائج التصويت: فرغم سلطة تجميع الأصوات والضغوط الهائلة التي تمارس على عدد من البلدان النامية لم يحصل مقدمو المشروع على أغلبية مقنعة. وكانت تلك رسالة واضحة بأن استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية أمر غير مقبول لميانمار ولكثير من البلدان. ففي وقت تحقق فيه العملية السياسية المحلية أشواطاً هامة لا تستطيع ميانمار أن تسمح بمحاولة صارخة للتدخل في تلك العملية. وبلده الآن في طريق التحول السلس إلى الديمقراطية وهو مصمم على السير قدماً في العملية السياسية ذات الخطوات السبع. ولما كان مجلس حقوق الإنسان قد أنشأ آليته للاستعراض الدوري الشامل فإن الدول الأعضاء التي لديها شواغل حقيقية إزاء حقوق الإنسان ينبغي أن تعارض أي قرار يخص بلداً معيناً ويستهدف البلدان النامية بشكل انتقائي. وميانمار تعارض بشدة أي تسييس لحقوق الإنسان لذا تنأى بنفسها عن مشروع القرار ولن ترتبط بأحكامه. وتمشياً مع سياستها الخارجية سوف تواصل التعاون مع الأمم المتحدة والمساعي الحميدة للأمين العام. وأعرب عن شكره للوفود الكثيرة التي، رغم الضغوط التي مورست عليها، تتخذ موقفاً مبدئياً وتقف متضامنة مع ميانمار.

٥٧- **السيد فيني** (سويسرا): قال إن بلده أعرب في مناسبات شتى عن قلقه البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في ميانمار. فيتعين احترام حرية التعبير وحمايتها واحترام وحماية المظاهرات السلمية وينبغي الإفراج عن المسجونين السياسيين ومنح المنظمات الإنسانية حق الوصول إلى الأشخاص المحتاجين. كما ينبغي أن تعكس إجراءات حكومة ميانمار استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة وتحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان.

٥٨- وسويسرا ترحب بالدعوة التي قدمتها السلطات إلى المقرر الخاص لزيارة ميانمار طبقاً لولايته. وهي تعتبر أن الزيارة مرحلة أولى في التعاون الكبير مع المقرر الخاص.

٥٩- وأضاف أن بلده الذي أيد مشروع القرار يرحب بما وردت فيه من إشارات إلى مجلس حقوق الإنسان في أجزاء مختلفة من النص. والواقع أنه بفضل قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ أصبحت معالجة حالات حقوق الإنسان في بلدان بعينها إحدى مسائل مجلس حقوق الإنسان بشكل أساسي. فذلك الجهاز له ولاية ووظيفة مهمة وذات صلة. وفي عدد من المناسبات استجاب المجلس فوراً وبكفاءة بموجب ولايته مثلما حدث في الجلسات الاستثنائية الأخيرة بشأن بلدان بعينها. ولما كانت مهمة المجلس هي معالجة تلك الحالات فإن أي قرار يقدم إلى اللجنة في المستقبل يتعلق ببلد محدد بشأن حقوق الإنسان ينبغي أن يتضمن إشارة إلى الصكوك ذات الصلة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

مشروع القرار *A/C.3/62/L.43*: حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

٦٠- **السيد خازايي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم في نقطة نظام وتقدم بطلب إنهاء المناقشات بشأن مشروع القرار A/C.3/62/L.43 وفقاً للمادة ١١٦ من النظام الداخلي. وقال إن مجلس حقوق الإنسان الذي يعمل من خلال استعراضه الدوري الشامل هو الهيئة الأكثر اختصاصاً برصد حقوق الإنسان. ولذا ينبغي استبعاد النظر في مشروع القرار من أعمال اللجنة.

٦١- **الرئيس**: دعا ممثلين اثنين إلى الكلام لتأييد الطلب واثنين إلى الكلام لرفض الطلب قبل طرحه للتصويت وفقاً للمادة ١١٦.

٦٢- **السيد هابي** (باكستان): تكلم تأييداً للطلب فقال إن قضايا حقوق الإنسان ينبغي تناولها بروح العدالة والتعاون

وليس بالإقصاء والمواجهة عن طريق القرارات الخاصة ببلدان معينة، مما لا يعزز حقوق الإنسان ولكن يجعل الحكومات معزولة ويغفل جهودها ويقيم حواجز صناعية أمام الحوار البناء بين الدول الأعضاء وهيئات حقوق الإنسان. فينبغي أن تمتنع اللجنة عن انتقاد بلدان نامية منتقاة.

٦٣- **السيدة رودريغيز دي أورتيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن بلدها يؤيد الطلب لأن التسييس الانتقائي لحقوق الإنسان واستخدام معايير مزدوجة يخالف تماماً الميثاق وآلية الاستعراض الدوري الشامل. ويتطلب تعزيز حقوق الإنسان تعاوناً وحواراً على الصعيد الدولي.

٦٤- **السيد ريتر** (ليختنشتاين): عارض الطلب وقال إن اللجنة تعاملت مع حقوق الإنسان في بلدان بعينها وظلت حقوق الإنسان في إيران لفترة طويلة قيد التدقيق الدولي. وكقاعدة عامة فحكومته تؤيد الحوار بشدة. وإذا ووفق على الطلب فإنه يحرم ليختنشتاين وغيرها من البلدان الصغيرة من فرصة نادرة للتعبير عن رأيها بشأن جمهورية إيران الإسلامية. وخلال المفاوضات اقترح بلده تقسيم العمل بين الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وعلى خلاف القرارات المواضيعية الأخرى التي تنظر فيها اللجنة فإن النص المقترح ليس له نظير أمام المجلس. وتنوع الآراء يثري الحوار ويتوق وفده إلى معرفة آراء الحكومات الأخرى.

٦٥- **السيد نورماندين** (كندا): قال إن وفده يعارض الطلب لأن اللجنة عبارة عن هيئة عالمية يمكن أن توصي بإجراءات بشأن قضايا حقوق الإنسان. والطلب يحرم الدول الأعضاء من الحق في مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان. فينبغي النظر في قرارات حقوق الإنسان الخاصة بأقطار محددة من حيث الموضوع. وقد صوتت اللجنة بالفعل على مشروعي قرار على هذا الأساس.

٦٦- أجري تصويت مسجل على طلب إنهاء المناقشة حول مشروع القرار *A/C.3/62/L.43*.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بوليفيا، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، الصومال، الصين، طاجيكستان، عمان، غابون، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، الكويت، لبنان، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ميانمار، ناميبيا، النيجر، نيكاراغوا، الهند، اليمن.

المعارضون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، آيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا،

بيرو، تونغا، تيمور-ليشتي، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبورغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، منغوليا، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون:

إثيوبيا، البرازيل، بليز، بوتان، بوركينافاسو، ترينيداد وتوباغو، توفالو، جامايكا، جزر سليمان، دومينيكا، الرأس الأخضر، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، غانا، غيانا، كولومبيا، ليسوتو، مالاوي، موريشيوس، موزامبيق، نيبال، نيجيريا، هايتي.

٦٧- رُفض طلب إنهاء المناقشة حول مشروع القرار *A/C.3/62/L.43* بأغلبية ٧٩ صوتاً مقابل ٧٨ وامتناع ٢٤ عن التصويت.

٦٨- **السيد خان** (أمين اللجنة): قرأ عدداً من التصويبات التقنية التي قُدمت في وقت عرض مشروع القرار.

٦٩- **السيد نورماندين** (كندا): عرض مشروع القرار A/C.3/62/L.43 باسم مقدميه الأصليين وفيجي وآيسلندا وقال إنه يحدث تدهور مستمر في حماية حقوق الإنسان لشعب جمهورية إيران الإسلامية وفقاً لالتزامات ذلك البلد الدولية. وإلى أن يجيء اليوم الذي تُقر فيه حكومة ذلك البلد بأنها تواجه قضايا متعلقة بحقوق الإنسان ويتمكن فيه المواطنون الإيرانيون من معالجة تلك القضايا دون خوف من الاضطهاد تظل اللجنة طريقاً رئيسياً أمام المجتمع الدولي للتشجيع على إحداث تغيير إيجابي. وقد يؤدي مشروع القرار إلى احترام حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

٧٠- والمقصود من مشروع القرار هو أن يعكس الوقائع بدقة. فهو يشير إلى ترد ملحوظ فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، يشمل تأكيد حوادث رجم كطريقة للإعدام، وزيادة الالتجاء إلى المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، مثل بتر الأعضاء والجلد والاضطهاد المنهجي للمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد ركز المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، على حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية مشيراً إلى أن حالات الإعدام الجماعية وغيرها من أشكال الإعدام غير المقبولة آخذة في الزيادة. وقبل ذلك بخمسة أيام نفذت إيران حكم الإعدام في شاب على جريمة ارتكبها وعمره ١٦ عاماً. فيجب أن تتعرض حكومة جمهورية إيران الإسلامية إلى المساءلة عن استمرار انتهاك حقوق الإنسان لمواطنيها.

٧١- **السيد خازايي** (إيران): قال إن بعض الدول تسيء استخدام آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل منهجي كي تحقق أهدافها السياسية. ويتضمن مشروع القرار A/C.3/62/L.43 معلومات خاطئة وادعاءات على غير أساس. وعلى سبيل المثال فهو يدعي أن الحكومة الإيرانية لم تسمح بزيارة إجراءات خاصة لجمهورية إيران الإسلامية منذ تموز/يوليه ٢٠٠٥، في حين أنها بالفعل قدمت طواعية عام ٢٠٠٢ دعوة دائمة لجميع حملة ولايات الإجراءات الخاصة، ومنهم ستة زاروا البلد. والواقع أن مستوى التعاون بين آليات

الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة وبلده يُعد من بين أرقى المستويات. ووردت به أمثلة أخرى لعدم الدقة.

٧٢- ومع أن حكومة كندا تدعي أنها من الدعاة الرواد العالميين لحقوق الإنسان فالأقليات والمهاجرون والأجانب والسكان الأصليون في كندا يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان التي جرى توثيقها في هيئات رصد حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. فالإقصاء الاجتماعي والتمييز العنصري ولدا تفاوتات كبيرة في العمل والصحة والتعليم. وعلى المستوى الدولي أصبح سجل كندا في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان أمراً لا يمكن الدفاع عنه. وأمام الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء عارضت كندا قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان التي تدين انتهاكات إسرائيل المنهجية لحقوق الإنسان للفلسطينيين. وخلال عدوان إسرائيل في عام ٢٠٠٦ على لبنان أيدت كندا صراحة وحشية إسرائيل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ صوتت كندا ضد إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية. وبالنظر إلى الأوضاع المخيفة في خليج غوانتانامو وفي السجون العراقية أو وجود مراكز اعتقال سرية في شتى أنحاء أوروبا لا يجد مقدمو مشروع القرار الأخرين داعياً للفخر بالنسبة لسجلاتهم في حقوق الإنسان.

٧٣- **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): تكلمت تعليلاً للتصويت قبل التصويت فأعادت تأكيد معارضة بلدها لأي محاولة من جانب أي دولة للتدخل في شؤون دولة أخرى بحجة حماية حقوق الإنسان. فسيادة جميع الدول الأعضاء مؤكدة في الميثاق. وتعزيز حقوق الإنسان يتطلب حواراً مسؤولاً على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وسلامة الأراضي والخصائص الإقليمية والوطنية. وينبغي أن يكون من ينظر في قضايا حقوق الإنسان هو مجلس حقوق الإنسان وليس اللجنة. فالقرارات المتعلقة ببلد بعينه بدافع سياسي استناداً إلى المعايير المزدوجة تقوض توافق الآراء فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بحقوق الإنسان.

٧٤- **السيد راشكوف** (بيلاروس): شدد على أن جمهورية إيران الإسلامية لها تاريخ طويل للغاية. ويتضمن مشروع القرار انتقاداً متغطرساً وبلا أساس استناداً إلى دوافع مخادعة. فالهدف الحقيقي لمقدمي المشروع هو السياسة الخارجية المستقلة للدولة.

٧٥- **السيد هايي** (باكستان): تكلم باسم منظمة المؤتمر الإسلامي فقال إن المنظمة عارضت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تقديم قرارات عن أقطار محددة بشأن حالات حقوق الإنسان، تستهدف انتقائياً البلدان النامية والبلدان الإسلامية، وهي ممارسة حولت أعمال هيئات حقوق الإنسان إلى ممارسة سياسية متطرفة بدل أن تُعزز قضية حقوق الإنسان.

٧٦- **السيد سعيد** (السودان): أيد بيان باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي وأعاد تأكيد موقف بلده المبدئي ضد القرارات الخاصة بقطر محدد. فلا يوجد بلد بغض النظر عن حجمه أو قوته يستطيع الادعاء بأنه خال من مشاكل حقوق الإنسان. وينطبق هذا أيضاً على البلدان التي تعلن نفسها مدافعة عن حقوق الإنسان وتعتمد القرارات كأداة سياسية للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى في خرق للميثاق. وهذ المعايير المزدوجة أدت إلى إلغاء لجنة حقوق الإنسان والاستعاضة عنها بمجلس حقوق الإنسان. وأصبح الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان هو المحفل الملائم لبحث تلك القضايا. ويأتي مشروع القرار A/C.3/62/L.43 محاولة لإعادة تنشيط اللجنة السابقة على عكس روح التعاون والحيدة في مجلس حقوق الإنسان. ولذا تصوت السودان ضد مشروع القرار.

٧٧- **السيدة الجندي** (مصر): قالت إن بلدها يرفض أي مشروع قرار يستند إلى الانتقائية والمعايير المزدوجة أو يهدف إلى تسييس قضايا حقوق الإنسان. وتوافقاً مع الدول الأعضاء في بلدان حركة عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي يصوت

بلدها ضد جميع القرارات المتعلقة بحالات حقوق الإنسان في أقطار بعينها.

٧٨- فهي أولاً مقتنعة تماماً بأن حقوق الإنسان ينبغي أن تُبحث على أساس تعاوني عن طريق بناء القدرات لا على أساس يتسم بالمواجهة ويتضمن التعرض العام لسجلات حقوق الإنسان وفقاً لرغبات حراس فرضوا أنفسهم دون سند من القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٧٩- وثانياً ينبغي تناول حقوق الإنسان من خلال مجلس حقوق الإنسان وآليات الاستعراض الدولي المنشأة لذلك الغرض وينبغي أن تُعطى لها جميعاً الفرصة كاملة لأداء دورها في تقييم حالات حقوق الإنسان على المستوى العالمي، دون النظر إلى الوضع الاقتصادي للبلدان المعنية ولا إلى الاعتبارات السياسية.

٨٠- وقالت أخيراً إنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند إجراء تلك التقييمات عوامل الحضارة والثقافة والدين والديمغرافيا والإثنية؛ فهذه العوامل ترتبط وثيقاً بالتنوع البشري الذي يقرب بين المجتمعات وينبغي ألا يُستخدم لفرض معايير غربية في الرؤية المُضللة التي تعتبرها بدلاً من ذلك عوامل اختلاف تفرق بين البلدان التي تقدم سنوياً مشاريع القرارات هذه. ولتلك الأسباب تصوت مصر ضد مشروع القرار.

٨١- **السيدة رودريغيز دي أورتيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها يصوت ضد مشروع القرار A/C.3/62/L.43 نتيجة لاعتقاد راسخ بأن الاتجاه الانتقائي الذي أخذته بعض البلدان لأسباب سياسية محضة لتقديم مشاريع قرارات ضد دولة محددة ذات سيادة ينتهك المبادئ العالمية للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ويأتي مشروع القرار A/C.3/62/L.43 أداة لتعزيز تغيرات في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لجمهورية إيران الإسلامية، جزءاً من ممارسة غير مرغوبة وغير متساوقة لا تسعى إلى مصلحة مشروعة ولا هي تعود بأي فائدة حقيقية. فينبغي أن تعزز البلدان حقوق الإنسان عن طريق الحوار البناء والتعاون الدولي، تماشياً مع الميثاق وإعلان مبادئ القانون الدولي الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥(د-٢٥)، بروح الاحترام والتقبل المتبادل والنية الحسنة، بقصد تعزيز قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها لصالح البشرية جمعاء.

٨٢- **السيد سرقيوه** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن القرارات التي تتعلق ببلد محدد والتي تُقدم من باب تسوية حسابات مع بلد آخر عند مناقشة حقوق الإنسان تتسبب في المواجهة وتعوق إيجاد حل لحالات حقوق الإنسان. فهذه الانتقائية والمعايير المزدوجة ينبغي أن تختفي ليحل محلها الحوار العادل والشفاف والمحترم بغية تعزيز التعاون الدولي. ومجلس حقوق الإنسان، وخصوصاً الإجراء القائم على توافق الآراء من أجل الاستعراض الدوري الشامل الخالي من الانتقائية والاستقطاب هو المحفل الملائم الذي تُناقش فيه حقوق الإنسان في جميع البلدان. وخصائص الثقافات والحضارات ينبغي كذلك أن تؤخذ في الاعتبار. وعلى هذا فإن وفده يصوت ضد مشروع القرار A/C.3/62/L.43.

٨٣- أجري تصويت مسجل على مشروع القرار *A/C.3/62/L.43*.

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، آيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، توفالو، تونغا، تيمور-ليشتي، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،

الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سان كيتس ونيفس، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبورغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أرمينيا، أفغانستان، إندونيسيا، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، تركمانستان، توغو، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زمبابوي، سري لانكا، السنغال، السودان، الصومال، الصين، طاجيكستان، عمان، غامبيا، غينيا، فترويلا (جمهورية-البوليفارية)، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النيجر، نيكاراغوا، الهند، اليمن.

الممتنعون:

إثيوبيا، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوروغواي، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينافاسو، بوليفيا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، جامايكا، جزر سليمان، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جورجيا، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سنغافورة، سوازيلند، سورينام، سيراليون، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، الفلبين، الكاميرون، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، كينيا، ليسوتو، مالي، مالاوي، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، هايتي.

٨٤- اعتمد مشروع القرار *A/C.3/62/L.43* بأغلبية ٧٢ صوتاً مقابل ٥٠ وامتناع ٥٥ عن التصويت.

٨٥- **السيدة عبد الحق** (الجزائر): قالت إن الإجراء للاستعراض الدولي الشامل الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان هو الآلية المناسبة لبحث حالات حقوق الإنسان القطرية. وينبغي أن تساعد هذه الآلية الدول لتحسين الأداء فيما يتعلق بحقوق الإنسان بها لا تنميط الدول ولا إيجاد مواجهات مثل الآلية التي نص عليها مشروع القرار الذي اعتمد لتوه، والذي صوت وفدها ضده.

٨٦- **السيد أموروس نونيز** (كوبا): قال إن وفده يعيد تأكيد موقفه من الانتقائية والمعايير المزدوجة بصدد حقوق الإنسان، وإزاء استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية أو للهيمنة. ويأتي مشروع القرار الذي اعتمد لتوه من هذا النوع وصوت وفده ضده. فاللجنة ليست محكمة تُعقد للحكم على بلدان العالم الثالث. والمحفل المناسب لهذه القضايا هو مجلس حقوق الإنسان.

٨٧- **السيد أشيكي** (اليابان): قال إن وفده صوت لصالح مشروع القرار لأن مناصرة تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية مطلوبة ولكن اليابان ترحب بجهود الحكومة في سبيل إحداث ذلك التحسين. وفي تموز/يوليه

٢٠٠٧ في طوكيو اشتركت جمهورية إيران الإسلامية واليابان في الحوار الياباني-الإيراني الرابع عن حقوق الإنسان، الذي ترى حكومته أنه أسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما ترحب اليابان بالمثل بانضمام إيران إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وسوف تواصل اليابان دعم جهود المساعدة الذاتية التي تبذلها إيران لتحسين حالة حقوق الإنسان بها.

٨٨- **السيدة مايرا** (البرازيل): قالت إنه على الرغم من امتناع وفدها عن التصويت فإن بلدها لاحظ مع القلق حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير والرأي، وبالعنف والتمييز ضد المرأة، وتطبيق أشكال قاسية من العقوبات. ومما يثير القلق بشكل خاص التطبيق المبلغ عنه لعقوبة الإعدام على أشخاص دون سن الثامنة عشر، والتمييز ضد مجتمع البهائيين، بما في ذلك عمليات الاحتجاز القسري والسجن على أساس مسائل تتعلق بالضمير والقيود المفروضة على الحق في العمل والتعليم، وتدمير التراث الثقافي لتلك الطائفة.

٨٩- والبرازيل تؤيد بشدة توطيد مجلس حقوق الإنسان باعتباره هيئة الأمم المتحدة الرئيسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بإيجاد بيئة تمكين لمعالجة حالات حقوق الإنسان بروح التعاون الحقيقي والحوار. والبرازيل تتوقع من الحكومة الإيرانية أن تعزز حوارها مع مجلس حقوق الإنسان وجميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تمشياً مع الدعوة الدائمة المقدمة لجميع الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان وتصديق إيران على العهدين الدوليين، الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٩٠- **السيدة تافاريز** (البرتغال): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة، كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وبلد عملية الاستقرار والانتساب، الجبل الأسود؛ بالإضافة إلى ملدوفا فقالت إن الاتحاد الأوروبي صوت لصالح مشروع القرار A/C.3/62/L.43 لأن جميع البلدان ينبغي أن تكون مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها، ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يبقى صامتاً في مواجهة الانتهاكات المستمرة والجسيمة والواسعة الانتشار لحقوق الإنسان حين لا تبدي البلدان المعنية رغبة في معالجة الحالات أو الاشتراك في حوار مفيد.

٩١- ويظل الإيرانيون يعانون من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان وفشلت الحكومة في تنفيذ خطوات تمت المطالبة بها في قرارات سابقة بشأن حقوق الإنسان في البلد. ولم يتمكن أي إجراء خاص من ترتيب زيارة إلى البلد منذ تموز/يوليه ٢٠٠٥ ولم تنفذ الحكومة التوصيات المنبثقة عن الزيارات السابقة. وتردي الحالة على مدة العام المنصرم موثق جيداً. وتشمل الانتهاكات المنهجية اللجوء إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة؛ وحالات الإعدام العلنية، والإعدام الجماعي وحالات الإعدام الأخرى التي تتم دون مراعاة الضمانات المعترف بها دولياً، بما في ذلك عمليات الإعدام بالرجم والإعدام للجناة الأحداث؛ واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة والمنتمين إلى أقليات دينية أو إثنية أو لغوية أو الأقليات الأخرى؛ وشن حملة ضد المدافعين عن حقوق المرأة؛ وانتهاك حريات التعبير والتجمع والرأي والعمليات الواجبة. كذلك هناك استمرار التمييز على أساس التوجه الجنسي.

٩٢- ويحث الاتحاد الأوروبي إيران على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لجميع مواطنيها بغض النظر عن نوع الجنس والدين والإثنية والمعتقد والتوجه الجنسي، ويرجو أن يمهد اعتماد مشروع القرار وتنفيذ التوصيات التي تضمنها، الطريق

أمام التعاون والإسهام في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان لكل الإيرانيين.

٩٣- **السيد أوريللي** (المملكة المتحدة): تكلم ممارسة لحق الرد وأجاب على الملاحظات التي قُدمت في الجلسة السابقة من ممثل الأرجنتين فيما يتعلق بجزر فوكلاند فقال إن موقف المملكة المتحدة معروف تماماً وعرضه بالتفصيل الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السير جون ساويرس فس ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في حق رد مكتوب رداً على بيان الرئيس الأرجنتيني نيستور كارلوس كيرشر في جلسة عامة رفيعة المستوى للجمعية العامة. ولم يخامر المملكة المتحدة أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند، وهو موقف يستند إلى مبدأ تقرير المصير. وهي تؤمن إيماناً راسخاً بأن لأهل الجزر الحق في تقرير مصيرهم. ولا يمكن أن تُدار مفاوضات على سيادة جزر فوكلاند ما لم يأت الوقت الذي يرغب فيه سكان الجزر في ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.